ملاذات ضريبية... وسياسية أيضاً

محمد أبو الغيط

قدّمت الهيئة العامة للاستثمار المصرية، في بيانات نشرتها نهاية العام الماضي، استعراضاً نادراً لإجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال 30 عاماً، منذ أوائل 1970، بإجمالي يجاوز 60 مليار دولار.

وفيما لم تكن مفاجأةً أن تأتي الإمارات أولاً، وتليها السعودية ثم بريطانيا ثم الكويت، فإن ظهوراً مفاجئاً بالمرتبة الخامسة هو من نصيب هولندا بإجمالي 621 شركة وتدفقات 3,3 مليارات دولار. والأغرب أن جزر الكايمان، تلك الدولة الصغيرة المجهولة للمصريين، قد حلت في المركز السادس، عبر تأسيس 103 شركات، ضخت تدفقات بقيمة 2,8 مليار دولار، أي أنها تسبق دولا بوزن الولايات المتحدة وإيطاليا وليبيا وغيرها. ولكن يزول العجب إذا عُرف السبب غير المطروق؛ الملاذات الضريبية. وهذه، باختصار، دول توفر معدّلات منخفضة للغاية للضرائب، وكذلك قد توفر ضماناتٍ للسرية البالغة لبيانات مُلاك الشركات وأرباحهم.

تستخدم الشركات المحلية طرقاً متعدّدة لتجنب الضرائب، أشهرها ما يُسمّى «الاستثمار الدائري»، حيث تُنشئ الشركة المحلية شركةً تابعة في إحدى دول الملاذات، وتقوم بتحويل أرباحها إليها، في صورة تكاليف إضافية، عقود خدمات إدارية واستشارية على سبيل المثال، ولاحقاً قد تقوم الشركة الخارجية بالاستثمار محلياً، وهذه المرة تحت قوانين الاستثمار الأجنبي، لا المحلي.

وفي نموذج لافت في مصر، ظهر أن رجل الأعمال المصري البارز، صفوان ثابت، قد باع 25% من أسهم شركة جهينة العملاقة لمنتجات الألبان إلى شركة مسجلة في جزر العذراء، يملكها هو نفسه وأسرته أيضا، لكنها الآن مسجلة في السجلات المصرية بوصفها «استثمارا أجنبيا!». ولا تقل الأبعاد السياسية فداحة عن الأبعاد الاقتصادية. في 2016، حين نشر الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين تسريب «وثائق بنما»، والذي اشتمل على 11 مليون وثيقة لبيانات 214 ألف شركة، ظهرت ملكية أعداد كبيرة من السياسيين لهذه الشركات السرية، ومنهم محليا علاء وجمال مبارك، نجلا الرئيس المخلوع، حتى أننا شهدنا صورة لجواز سفر علاء الذي استخدمه لتسجيل شركة في جزر العذراء. ولافتٌ أن هذه الشركة استلمت أسهما في صندوق استثماري في جزر الكايمان شارك فيها رموز عصر مبارك، حسين سالم وأحمد عز، وامتلك حصصاً في 18 شركة محلية مصرية.

وبمد الخط، نشر موقع «مدى مصر» في 2018 تحقيقا مهما للصحافي حسام بهجت الذي تتبع شركة «دولفينوس» الخاصة التي وقعت عقد شراء الغاز الطبيعي من إسرائيل، ليصل إلى شبكةٍ من الشركات المملوكة في النهاية لجهاز المخابرات العامة وشركائه، وهي مسجلة في جزر العذراء وهولندا ولكسمبورغ وسويسرا.

وفي تقرير مطول، نشرته مؤسسة «غلوبال ويتنس»، الأسبوع الماضي، وساهم فيه كاتب هذه السطور، نقرأ تفاصيل شبكة «مافياوية» بالغة التعقيد لغسيل أموال نظام الأسد، وتجاوز نظام العقوبات الدولية، ومدّه بمشتريات دولية تدعم جرائمه، بما فيها إنتاج الأسلحة الكيماوية.

والمخاطر هنا تتجاوز منطقتنا بالكامل، وتتحوّل شيئاً فشيئاً إلى أزمة عالمية.

وقد قرّرت المفوضية الأوروبية، في 2016، إلزام شركة أبل الأميركية بدفع 13 مليار يورو إلى إيرلندا، لأنها حصلت على إعفاءات ضريبية بالمخالفة لقواعد التنافسية، وهو ما أدى إلى صراع قضائي طويل، صدر به قبل أيام قرار لصالح «أبل». وفي أبريل/ نيسان الماضي، قال تقرير عن شبكة العدالة الضريبية إن الدول الأوروبية الأكثر تضرّرا بفيروس كورونا هي أيضاً الدول الأكثر تضرّرا اقتصاديا بتحويلات الأرباح إلى الملاذ الضريبي في هولندا، الذي استقبل ما يُقدر بـ 44 مليار دولار من أرباح الشركات الأميركية العاملة في أوروبا. وعلى نطاق أوسع، يبدو الموقف أكثر رعبا. قدّر باحثون في صندوق النقد الدولي حجم «الاستثمارات الشبحية» بـ 15 تريليون دولار من إجمالي 40 تريليونا، هي حجم الاستثمار العالمي، أي نحو الثلث!

الدولة والإخوان في الأردن

محمد أبو رمان

يترجم قرار محكمة التمييز في الأردن، الصادر قبل أيام، مستوى الأزمة المتدحرجة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين الأمّ. إذ تشير حيثيات القرار إلى السياسة الحكومية التي تصرّ على اعتبار الجماعة غير قانونية، بخلاف قراراتٍ أخرى صدرت عن محكمة الاستئناف، قضت بإعادة أموال الجماعة المنقولة وغير المنقولة إليها، فيما ينقض ذلك حكم «التمييز» أخيرا.

ما تزال الجماعة تصرّ على السير في مجال القضاء للحفاظ على وجودها القانوني. في المقابل، تصرّ الحكومة على البدء بفصل جديد تعيد من خلاله هيكلة الأوضاع القانونية والسياسية للجماعة، عبر معادلة جديدة، ضمن ما تراه «الدولة» من متغيراتٍ إقليميةٍ وداخلية، وكأنّنا ندور في حلقةٍ مفرغةٍ من الأزمة المستعصية بين الطرفين، من دون لجوئهما إلى الحوار لبناء إطار جديدة للعلاقة، بعدما تداعت القواعد السياسية التي حملتها في عقود سابقة.

لم تعان «الجماعة» فقط من أزمتها مع الدولة، إذ واجهت، خلال ثلاثة عقود، أزمة داخلية متدحرجة، انبثقت عنها عمليات انشقاق واسعة، أدّت إلى ولادة أحزاب جديدة، بداية من الوسط، مروراً بزمزم، فالشراكة والإنقاذ، ثم الانقلاب على الجماعة من قيادات تاريخية أسست جمعية جديدة أخذت الصفة القانونية باسم جماعة الإخوان المسلمين.

صحيح أنّ القاعدة الشعبية الأكبر ما تزال وراء الجماعة الأمّ، إلاّ أنّ الأزمة الداخلية والحصار الرسمي أضعفا من قوة الجماعة سياسياً، فضلاً عن حالة التردّد تجاه تبنّي مفاهيم وأفكار جديدة، والقيام بمراجعاتٍ جوهرية للاستفادة من التجربتين، المغربية والتونسية، اللتين تمكّنتا (مرحلياً) من تجنب السيناريو المصري.

الخبر الجيّد أنّ «الدولة»، على الرغم من حالة الغضب الشديد من توجه الجماعة السياسي في أثناء، حقبة الربيع العربي، لم تذهب نحو خيار تجريمها، أو اعتبارها جماعةً إرهابية. كما حدث في الدول الأكثر تضرّرا اقتصاديا بتحويلات الأرباح إلى الملاذ الضريبي في هولندا، الذي استقبل ما يُقدر بـ 44 مليار دولار من أرباح الشركات الأميركية العاملة في أوروبا. وعلى نطاق أوسع، يبدو الموقف أكثر رعبا. قدّر باحثون في صندوق النقد الدولي حجم «الاستثمارات الشبحية» بـ 15 تريليون دولار من إجمالي 40 تريليونا، هي حجم الاستثمار العالمي، أي نحو الثلث!

قانون ينهب ما تبقى من كرامة اليمنيين

بشرى المقطري

تتجذّر قوى ما قبل الدولة، الدينية والسياسية، في اليمن على حساب استعادة دولة اليمنيين، إذ راكمت سلطتها، بفعل بيئة الحرب في البلاد، ودعم القوى الإقليمية، بحيث تمكّنت، في الأخير، من ترسيخ هويتها المتخيلة، مقابل تجريف هوية اليمنيين، فيما مكّنتها ولاءاتها الإقليمية من ربط مصالحها ووجودها السياسي بهذه القوى، الأمر الذي يعيق إعادة دمجها وطنياً في المستقبل، فخلافاً لقوى ما قبل الدولة التي تنكئ على المظلومية السياسية والمناطقية، والتي يمكن دمجها في المجتمع في سياق دولةٍ عادلةٍ وضامنةٍ حقوق اليمنيين، فإن القوى الدينية، على اختلاف أيديولوجياتها، لا يمكن دمجها قبل تجريم منظورها الديني للدولة وللمجتمع، حيث تعتسف التاريخ والموروث الديني لصالح تمكينها سياسياً، وتقاوم التحديث، وإن جدّدت نفسها في أشكال جديدة، لكنها تحتفظ بنسقها الماضوي الذي يفرز المجتمع طائفياً، وبالتالي تمثل تهديداً للاستقرار المجتمعي وفرص التعايش السلمي.

تشكل جماعة الحوثي مثالاً نموذجياً لقوى ما قبل الدولة التي تصدّرت المشهد السياسي والعسكري في اليمن، إذ يمثل تكوينها العقائدي، بما في ذلك صعودها على حساب الدولة اليمنية ومن ثم إسقاطها، وكذلك تكريسها سلطتها الطائفية، أدوات تقليدية لقوى ما قبل الدولة، فقد حافظت الجماعة على العامل الديني دافعا رئيسا لانتزاعها السلطة، بما في ذلك التحشيد لحروبها في جبهات القتال المختلفة، بحيث لم تستطع تجاوز حالتها البدئية كجماعة دينية، وليس كسلطة أمر واقع، لتعجز عن إدارة سلطتها عبر البنى سياسية لا دينية، تكفل للمواطنين الذين يمثلون مذاهب دينية مختلفة حرية الاعتقاد، بينما ذهبت الجماعة إلى فرض اللون الواحد على المجتمع، وفقاً لتعريفها نفسها جماعة شيعية «زيدية»، احتكرت تمثيل المذهب الزيدي سياسياً، وإن كان على حساب تحريفه، فقد أدخلت التقاليد الشيعية للمذهب الاثني عشري، المذهب الرسمي لدولة إيران، على المذهب الزيدي الوسطي، لأسباب سياسية، فيما جعلت مبدأ الولاية الشيعية الذي يحصر الحكم بالبطنين مرجعية دينية، تشرعن سلطتها المتغلبة على اليمنيين، وبالتالي، مثلت جماعة الحوثي نقيضاً تاريخياً للدولة اليمنية الحديثة، وكذلك للنظام الجمهوري، فمن جهةٍ تأسست على أنقاض الدولة اليمنية دولة الجماعة، ومن جهة أخرى أعادت تمثيل نظام الأئمة الذي حكم شمال اليمن قرونا، والذي ثار عليه اليمنيون، بقوانينه التمييزية التي تُعلي من شأن الطائفة، ومن ثم أخضعت المجتمع المحلي قسراً لتأويلاتها الباطنية. طالما حكم أداء جماعة الحوثي أنها سلطة أمر واقع، وكذلك ممارستها تكريس سلطتها الطائفية، فبعد تشكيلها جيشا من المقاتلين العقائديين لخوض حروبها، وظفت مقدّرات الدولة في المناطق الخاضعة لها لتثبيت سلطتها الدينية، إذ تكشفت في منظومة القوانين الإداريةِ والاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها على المواطنين، بشكل مباشر وغير مباشر، والتي لم تخرج في مضامينها ودوافعها عن تجذير سلطتها الدينية، فمن جهةٍ استمرت جماعة الحوثي في صبغ بقايا مؤسسات الدولة بطابع «هاشمية»، حيث أحلت أبناء الأسر «الهاشمية» في مؤسسات الدولة العليا والوسطى في مقابل إزاحة كوادر الدولة من التكنوقراط، كما فرضت مرجعيتها الدينية على مؤسسة القضاء اليمني، التي ظلت محايدة عقودا، بحيث أصبح مفتي الديار اليمنية في العاصمة صنعاء مفتي جماعة الحوثي. ومن جهة أخرى، سعت إلى إعادة تشكيل جيل يمني عقائدي موالٍ لها، من خلال تغيير المناهج الدراسية، إذ فرضت تفسيرها الطائفي للوقائع التاريخية، بحيث أعلت من رموزها الدينية على حساب رموز المذاهب الأخرى، بما في ذلك فرض المذهب الزيدي والتشيع في مظاهر الحياة اليومية في المناطق الخاضعة لها، بالإضافة إلى الدورات التثقيفية التي تدرس تعاليم مؤسس جماعة الحوثي، فضلاً عن إحكام قبضتها الدينية على الفضاء الاجتماعي، لتفرض أخيرا الاقتصاد الشيعي على المواطنين. ومع أن حرص جماعة الحوثي لتثبيت سلطتها الدينية يعكس هويتها العقائدية التي لا تقبل المذاهب الأخرى، فإن تجاهلها المشكلات الاجتماعية والمذهبية المترتبة على تطبيقها المجتمع المحلي ناتج عن سيطرة الجناح الديني المتطرّف على مواقع صنع القرار في الجماعة، وذلك بعد إزاحة الجناح المدني لإنهاء دوره الوظيفي، باستقطاب قوى خارج دائرة أنصارها، بحيث نجحت جماعة الحوثي في تكريس سلطتها الدينية، وتحويل مؤسسات الدولة في المناطق الخاضعة لها إلى دولة الجماعة الزيدية، لا دولة اليمنيين.

> لطالما حكم أداء جماعة الحوثي أنها سلطة أمر واقع، وكذلك ممارستها تكريس سلطتها الطائفية

ولم يكن إقرار جماعة الحوثي اللائحة التنفيذية للزكاة أخيرا، وذلك بعد تعديلها، سوى حلقة أخيرة لاستكمال دعائم سلطتها الدينية، وذلك بعد تأسيسها «الهيئة العامة للزكاة»، قبل عامين، في خطوة مكملةٍ لإدارة المجتمع المحلي وفقا لأليته الدينية القائمة على الاقتصاد الشيعي، إذ أقرّ المجلس السياسي التابع لجماعة الحوثي، في منتصف الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، اللائحة التنفيذية للزكاة، أو ما عرف بقانون «الخُمس»، بعد رفض مجلس النواب الموالي لها التصديق على اللائحة، لمضامينها التمييزية وأبعادها الخطيرة على المجتمع، وربما تمثل أخطر بنود اللائحة التنفيذية للزكاة، هو اقتطاع نسبة 20% من موارد الدولة وثرواتها، سواء في باطن الأرض، كالنفط والمعادن، والثروات الطبيعية، بما في ذلك أموال المواطنين ومنحها لآل البيت، فعلى الرغم من محاولة جماعة الحوثي التحايل على ردود الأفعال الغاضبة من إقرارها اللائحة بأنه سبق إقرارها عام 1998، إبّان حكومة الشراكة بين حزبي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح، لتأكيد تقاطع الرؤيتين، السنية والشيعية، في التشريع الاقتصادي الإسلامي، واستمالة مشايخ الدين السنة، فإن جماعة الحوثي تجاهلت أن اللائحة القديمة لم تحدّد "آل البيت" فئة يحق لها «الخُمس» من موارد الدولة. ويبدو أنها هدفت من إقرار قانون «الخُمس» في هذا التوقيت، إلى استغلال تغيير موازين القوى العسكرية على الأرض لصالحها لتأكيد سلطتها، شرعنة مصدر دخل جديد لإدارة حروبها على اليمنيين، إضافة إلى الضرائب والمجهود الحربي واقتصاد الحرب الذي تديره.

تتعدّد المشكلات الاجتماعية والدينية المترتبة على فرض جماعة الحوثي قانون «الخُمس»، إذ لا تقتصر خطورته على تجريف مظاهر الدولة المدنية، في مقابل تثبيت سلطتها الطائفية في المناطق الخاضعة لها، وكذلك ربط الاقتصاد الشيعي في مناطقها بالاقتصاد الشيعي لحلفائها الإقليميين، بما في ذلك استقطاب معظم «الهاشميين» في اليمن، وإنما بتحويل قانون «الخُمس» إلى استحقاق ديني وسياسي للجماعة، على حساب قهر اليمنيين ونهبهم، إضافة إلى مضامينه التمييزية التي تفرز المجتمع المحلي طائفياً، وتعيق تحديثه، الأمر الذي يؤدّي إلى استحضار المجتمع هويات مضادّة لها، كالية للمقاومة الشعبية، الأمر الذي يؤدّي إلى تكريس الاصطفافات السياسية والطائفية، إضافة إلى الطابع التمييزي لقانون «الخُمس» الذي يشرعن ما تفعله جماعة الحوثي بأموال اليمنيين وموارد الدولة تحت غطاء ديني، ويمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الإنسانية ومضامين العدالة الاجتماعية، بما في ذلك مبادئ الدستور اليمني الذي يساوي بين اليمنيين، فضلاً عن تهديده النسيج المجتمعي الهش، بما في ذلك تأصيله كراهية طائفية للمتغلبين الجدد، وفيما يكشف إصرار جماعة الحوثي على إقرار قانون «الخُمس»، بغرض منحه مشروعية سياسية واجتماعية ودينية، بعد أن ظلت الجماعة، طوال السنوات السابقة، تنهب أموال الدولة في المناطق الخاضعة لها تحضر التراجيديا في سردية حياة اليمنيين، الموزّعة بين الحرب والموت والتجويع والأوبئة، لتستكمل في إطار غلبة طائفية، ففي وقتٍ تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تغيير القوانين التمييزية القائمة على اللون أو المعتقد، يواجه اليمنيون، في مناطق جماعة الحوثي، إذلالاً جديداً، وأنقاضا من مواطنتهم، عبر محاولة الجماعة فرض قانون ماضوي وتمييزي، فقد مضامينه التاريخية والدينية، إلا أن الجماعة القادمة من أدغال الماضي السحيق والمظلم لا تجد حرجاً في استدعاء حقب التاريخ القروسطي لنهب كل ما يمكنها نهبه.

(كاتبة يمنية)

كاريكاتير فهد

عن شيطنة طرابلس في لبنان

وائل نجم

دأبت مواقع إلكترونية، وصحف لبنانية معروفة القاعدة الإنتماء، في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، على نشر تقارير صحافية ركّز معظمها على ما يمكن تسميتها محاولة «شيطنة» شمال لبنان، ومدينة طرابلس تحديدا، وتزامن نشر هذه التقارير مع تصريحات لمسؤولين لبنانيين المحوا وأشاروا أيضاً إلى توفّر معلومات ومعطيات لديهم عن احتمال أن تخرج طرابلس عن سكة الاستقرار العام في البلد. ومن دون الكشف عن أيّ من هذه المعلومات أمام الرأي العام، ومن دون قيام الأجهزة الأمنية المعنيّة بأية خطوة عملية لتأكيد تلك المعلومات أو دحضها، غير أنّ هذه التصريحات لأولئك المسؤولين ظهرت وكأنها جزءٌ من سياق كامل يعمل على ترويج فكرة «شيطنة» الشمال وطرابلس.

تحدث وزير الداخلية اللبنانية، محمد فهمي، قبل أيام، عن معلومات لديه عن مخارج سنّحصل في منطقة إدلب السورية، ستدفع مجموعات مسلّحة إلى التسلّل إلى شمال لبنان، والقيام هناك باعمال تخلّ بالأمن اللبناني. وقد نسي الوزير أنّ المسافات والمساحات التي تفصل الدولتين تتسع لمئات المعابر غير الشرعية، وتسمح بتدفق الفصل ما بين العملين، الدعوي والسياسي. يمكن تأسيس جمعيات تتولى العمل الدعوي والمجتمعي والثقافي، والانتقال بالعمل السياسي نحو الإطار الحزبي السياسي الاحترافي بالكلية، وتجديد الدماء في عروق الخطاب السياسي للحزب، من خلال تصعيد قيادات شبابية ونسوية وبناء إطار للحوار مع التيارات التي خرجت من رحم الجماعة، والأحزاب السياسية الأخرى. ولكن على قاعدة القواسم الوطنية المشتركة، والعمل على فتح قنواتٍ من الحوار مع الدولة لتأسيس قواعد جديدة للعلاقة.

للأمانة، حالة الاستعصاء السياسي لا تمسّ فقط علاقة الدولة بالجماعة، بل مع مختلف الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى. وقد يكون رهان الجماعة هو الإفادة من الأزمة السياسية العامة، والظروف الاقتصادية.

> يريد بعضهم أن «يشيطن» المدينة، ليقدّم أوراق اعتماد عند أسياده من ذوي المال والنعمة

كما تحدّث الوزير عن معطيات ومعلومات لديه عن تدخّل جهاز مخابرات خارجي في لبنان، وفي الشمال تحديداً، ولم يسمّ هذا الجهاز، بل أشار إلى أنّ الأجهزة اللبنانية ضبطت أربعة أشخاص، تركيان وسوريان، كانوا قادمين من تركيا ويحملون مبالغ مالية كبيرة (أربعة ملايين دولار). وألمح إلى أن استعمالات هذه الأموال كانت مخصّصة لتمويل التظاهرات وأعمال العنف وقطع الطرقات. ثمّ بيّنت المعلومات والتحقيقات أنّ هذه المعطيات ليست دقيقة، ولا تمّت إلى الواقع بصلة، فجرى التراجع عنها. كما تحدث الوزير عن ضبط محادثات عبر «واتس آب» بين أشخاص في تركيا وآخرين في لبنان يشاركون في الأعمال الاحتجاجية على الواقع المعيشي المتردّي، وحاول الإيحاء بأنّ جهاز المخابرات التركي هو الذي يتدخل في لبنان لإثارة العنف والفوضى. وقد غاب عن ذهن الوزير أنّ محادثات «الواتس آب» مفتوحة على مستوى العالم، وأنّ وجود أي شخص في مكان وإجراء محادثات هاتفية أو عبر «واتس آب»، لا يعني بالضرورة أنّ هذا الشخص يقف وراء هذه المحادثات أو يديرها.

في ذلك، كثُفت مواقع إلكترونية وصحف حملتها من أجل «شيطنة» طرابلس والشمال، واستخدمت فيها مصطلحات من العيار الثقيل، وجرى الإساءة لمدينة طرابلس، فضلاً عن التشكيك بها وبأهلها، وكأنهم خائنون أو خارجون من عباءة الوطنية، فتحَ الحديث عن «احتلال» تركي للمدينة عبر المشاريع التنموية أو المساعدات الاجتماعية أو المنح التعليمية، في وقتٍ تعاني المدينة والشمال من أزماتٍ كثيرة، جعلتها أفقر مدينة في لبنان، وحرمتها السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة فرص الإنماء المتوازن، في وقت أثبتت المدينة وطنيتها وانتماءها الوطني، خصوصا خلال فترة انتفاضة 17 تشرين (2019).

يشعر الجميع في لبنان بأنّ هناك حملة منظّمة، غرضها «شيطنة» مدينة طرابلس ومعها الشمال الذي يشكّل عمقاً حقيقياً للوطن. يريد بعضهم أن «يشيطن» هذه المدينة، ليقدّم أوراق اعتماد عند أسياده من ذوي المال والنعمة، على قاعدة محاربة المتطرّف ومكافحته، خصوصا أن دولا حوّلت في أولوياتها، بحيث جعلت من التصدّي للثروات الشعبية أولويتها الأولى، وقد أثبتت طرابلس، خلال انتفاضة تشرين، أنها «عروس الثورة» فعلاً، وعمودها الفقري الذي يقلق كثيرين داخل لبنان وخارجه. ولذلك يريدون شيطنتها لتصفيتها، ظنّاً منهم أن هذه المدينة القوّاتة للحرية والإنسان يمكن أن تمد اليد لأية مساعدة قد تأتي من أصدقاء أو أشقاء في تركيا أو في غيرها.

(كاتب لبناني)

معبرٌ أم منفذ نجاة للكرد؟

شفان إبراهيم

يُعتبر معبر سيمالكا الحدودي بين كُردستان العراق ومنطقة الكُرد في سورية، مع دير الزور والرقة، شريان حياة للمنطقتين، فهو أولاً ورقة ضغط لكُرد العراق ضد تركيا والعمق العراقي، ومصدر اقتصادي مهم للتخلص من ابتزاز الطرفين الإقليم، ورئة كُرد سورية للخلاص من ابتزاز النظام في دمشق لهم ثانياً، ويُمكن أن يتحوّل إلى أحد روافد شمال غرب سورية؛ عبر التبادل التجاري بين شرق الفرات وغربه، ودور معبر سيمالكا في ذلك.

وشهد المعبر تحولاً استراتيجياً، بوصفه منفذاً للعيش والاقتصاد، إلى وجهة دولية إقليمية محلية، فهو أولاً إحدى محطات الصراع الروسي - الأميركي، وما كانت جراة قوات الأمن الداخلي الكردية (الأسايش) قبل فترة بالتصدي للدوريات الروسية التي اقتربت من المعبر، لتصير لولا الدعم والتوجيه الأميركيان بذلك، عدا عن الصدامات بين الدوريات الروسية والأميركية بالقرب منه أو منابع النفط. وثانياً، ترغب روسيا بالسيطرة عليه لجعله رئة اقتصادية تدرّ الأموال على خزينة النظام السوري الفارغة، وورقة مواجهة ضد قانون قيصر. كما أن سيطرة روسيا ستعني عودة النظام بكامل ثقله إلى المعبر، وهو غير مستعد لابرز مُحدّدين يوضحان طبيعة العلاقة بينها وبين كُردستان العراق: أنها غير مستعدة لتقديم أيّ حقوق سياسية للكُرد في سورية، إذ تعتبرها تنازلاً عميقاً غير وارد في قواميسها. وأنها ليست على استعداد للسيان موقف الإقليم، وخصوصا الحزب الديمقراطي الكُردستاني من الحدث السوري، ورفض التعامل مع دمشق، عوضاً عن تركيا والائتلاف السوري المعارض. وثالثاً، ترغب تركيا بالسيطرة على المعبر، وربما إغلاقه، إن تمكّنت من ذلك؛ للضغط على الإقليم لترك كُرد سورية من جهة، وتعميق التجارة عبر معبر إبراهيم الخليل الذي يربط تركيا وكُردستان العراق من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة، إبقاء كُردستان العراق مرتبطاً بالاقتصاد التركي. ورابعاً رغبة عراقية لمنع تصدير النفط من عموم المنطقة الكُردية صوب تركيا، لتستفيد هي من تصدير نفطها صوب تركيا.

وخامساً: أيّ تغير على موازين قوى الفواعل الرئيسية للمعبر سينعكس على مجمل العملية السياسية في الإقليم، وحتماً على طبيعة العلاقات والتوازنات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا والحشد الشعبي وإيران. ومن السهل جداً تشكيل لوبي جديد من هذه الأطراف الثلاثة، ضاغط ومُحارب للتطلعات القومية الكُردية على طرفي الحدود، ما يعني مزيداً من التغلغل الإيراني. كما أن اقتراب الحشد الشعبي من معبر سيمالكا سيعني فرض طوق من الحصار الاقتصادي، وتالياً السياسي، على مناطق نفوذ قوات سورية الديمقراطية (قسد)، والتي تعيش، هي الأخرى، مخاوف عسكرية لخسارة مزيد من الجغرافيا التي بقيت تحت سيطرتها، وستجد نفسها ما بين الإتفاق مع الحشد الشعبي وإيران والنظام السوري وروسيا. ومن دون شك، سيكون في مجمله ضد مسار جنيف والمعارضة السورية، أو الدخول في معارك أخرى، من شبه المؤكد توافق تركيا وفصائل المعارضة السورية معهم ضد «قسد».

ويدفع هذا التشبيك المعقد بين الدول ذات الشأن في الملف السوري الكُرد إلى التمسك بالجانب الأميركي الذي لم يكن يحمل أيّ تصور للقضية الكُردية، قبل زعمه جديته لتقريب الأطراف الكُردية في جسم سياسي عسكري موحد، وهو ما يلزمه بالضرورة عدم التفريط بمعبر سيمالكا. وبالتأكيد على منطقة كُردية خصوصيتها وعلاقاتها مع المركز، ولكن من الخطأ الاستراتيجي الكبير النظر إلى القضية الكُردية في سورية والعراق، من دون تشبيك أو تأثير متبادل بينهما.

غالباً ما كانت جملة العوامل تتضافر فيما بينها للنيل من الكُرد وقضيتهم القومية، لذا يسعى الكُرد في سورية والعراق إلى نسيان ظلم التاريخ وقدر الجغرافيا التي أطاحتهم بين دول لم ترحمهم، لا باعتبارهم بشراً، ولا أصحاب خصوصيات وهويّات قومية، وبل أرهقتهم تلك الخصوصيات التي منحتها لهم المشيئة السماوية. وتتجسّد المساعي الكُردية عبر مداوة جراحهم بنظام سياسي، يضمن عدم عودة القتل على الهوية، وتتكرّر نظرة الكُرد إلى التاريخ بألا يعيد نفسه، فالإقليم سيتحالف معه الكُرد، والواضح أن «سيمالكا» سيكون شريان منع تأثير «قانون قيصر» على شرق الفرات برمته.

دمج الورقتين، السياسية العسكرية والاقتصادية اللتين تعمل عليهما الإدارة الأميركية، سيدفع صوب إعطاء شرق الفرات أهمية جديدة، وخصوصا غلبة طائفية، ففي وقتٍ تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تغيير القوانين التمييزية القائمة على اللون أو المعتقد، يواجه اليمنيون، في مناطق جماعة الحوثي، إذلالاً جديداً، وأنقاضا من مواطنتهم، عبر محاولة الجماعة فرض قانون ماضوي وتمييزي، فقد مضامينه التاريخية والدينية، إلا أن الجماعة القادمة من أدغال الماضي السحيق والمظلم لا تجد حرجاً في استدعاء حقب التاريخ القروسطي لنهب كل ما يمكنها نهبه.

(كاتبة يمنية)

> رُبما لم يعد امام الكُرد في سورية سوى التحول من حُلم القوة العسكرية الصاعدة، صوب قوة اقتصادية واعدة

الأساسية والطائفية، إضافة إلى الطابع التمييزي لقانون «الخُمس» الذي يشرعن ما تفعله جماعة الحوثي بأموال اليمنيين وموارد الدولة تحت غطاء ديني، ويمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الإنسانية ومضامين العدالة الاجتماعية، بما في ذلك مبادئ الدستور اليمني الذي يساوي بين اليمنيين، فضلاً عن تهديده النسيج المجتمعي الهش، بما في ذلك تأصيله كراهية طائفية للمتغلبين الجدد، وفيما يكشف إصرار جماعة الحوثي على إقرار قانون «الخُمس»، بغرض منحه مشروعية سياسية واجتماعية ودينية، بعد أن ظلت الجماعة، طوال السنوات السابقة، تنهب أموال الدولة في المناطق الخاضعة لها

الجشع ودمار المجتمعات

بيار عقيقي

عادة، لا يمكن لإنسان التخلّي عن جشعه سوى في حال وُجد من هو أقوى منه لإخضاعه. دائماً ما تنمو الغريزة في حال غابت القوانين المتفق عليها مسبقاً. هذا لا يعني أن «الأقوى» محقّ في إخضاع هذا الإنسان، لأن لحظة التوازن الذي تفرضه قوانين الطبيعة هي التي سمحت للأقوى بالتحرّك، لكنها ستسمح لغيره في إطاحته لاحقاً، إذا كرّر مسألة الجشع. لذلك، تتبدل الانقلابات العسكرية في أميركا الجنوبية وفي أفريقيا، في حقبات محددة، كأنها دائرة متناسلة من الجشع، على الرغم من اتخاذها عناوين إصلاحية واقتصادية واجتماعية برّاقة، معطوفة على تدخلات دولية، معظمها من دول استعمار سابقة، لأن النيّة الحقيقية لكل صانع انقلاب تكمن فقط في الوصول إلى السلطة، إشباعاً للذّة ذاتية، لا مجتمعية. ولا يُمكن الخروج من دوّامة الجشع هذه، سوى بإرساء ديمقراطية صحيحة، تسمح بتداول السلطة في إطار عقدٍ اجتماعي يحفظ كل التباينات بين المجموعات المكوّنة لكل بلد.

وللدلالة على قوة الجشع في تدمير العلاقة الإنسانية، فإن الحب، المفترض أن يكون غير محدود، يبدأ بعقد زواج، كي لا يُهدر حقّ أيٍّ من الطرفين. المجتمعات كذلك، لا يمكن تركها تعمل عشوائياً ضمن مبدأ «البقاء للأصلح»، لأن صبر هذه المجتمعات ليس كصبر خلايا تطورت للايين السنين. لا أحد يملك «ملايين السنين» ليعيشها. و«الشعوب» المحكومة بالعيش في بلدٍ واحد، غير قابل للعزل أو التقسيم في المدى القريب، تبحث، في سياقاتها الواعية، عما يُمكن أن يلبّي التوازن بين تطلعاتها وانتمائها للبلد المشترك. أما في حال اتخذت هذه «الشعوب» منحىً تصادمياً، فذلك سيؤدي إلى سقوطها بالقوة نفسها التي تدّعي امتلاكها إياها. في لبنان مثلاً، دائماً ما يكون الفريق الأقوى هو الخاسر، وفقاً لشروط النظام اللبناني، حتى لو امتلك قوة الكوكب كله. ليس لأن لبنان «عصيّ على الجميع»، ولا «لأنه منيعٌ وفريد من نوعه»، بل لأن مسألة «الفرض بالقوة على الآخر» فيه، غير مرتبطة بما هو صحيح وخاطئ بشكل عام، بل مرتبط أكثر بتراكمات طائفية، اتخذت طابعاً ذا بعدٍ ثقافي. اجتماعي. لا يُعالج هذا الأمر، بالإيحاء، بأن فريقا ما محقٌّ أو يملك الحقيقة والآخر غير محقٍّ أو يجهلها.

الجشع نفسه يحضر هنا بصورة متبادلة، ولا إمكانية لكسرها بحسب الشروط القديمة، بل انطلاقاً من مفهوم واحد: قراءة التاريخ الحديث، خصوصاً بعد استقلال 1943. والتأكّد أن لكل طائفة «إيغو» خاصاً بها، مستمدّاً من شعورها بجنون العظمة وبازدراء الآخر. هذا الجنون أسقط كل الطوائف تباعاً، لأن من هُمّشوا ثاروا لاحقاً، قبل أن يتحوّلوا إلى حكام بدورهم ويسقطون. هذا الأمر يكرّس ثابتة واحدة: سيسقط كل من يظنّ نفسه لا يُمسّ، أو أنه الأقوى، في حال واظب على ممارسة أفعال أسلافه. الأمر غير متعلق بعقيدةٍ دينية أو سياسية، بل بمسار تفرضه متغيرات اجتماعية، لا قوميةٌ، وطنية. لاحظوا الفرق بين اعتداء عناصر شرطة من البشرة البيضاء، على الأميركيين من أصول أفريقية، رودني كينغ في 1991 وجورج فلويد في 2020. في قضية الأول، كان التضامن العالمي محدودا لغياب وسائل إعلام منتشرة، أما في قضية الثاني، فإن كثيرين «اكتشفوا» ذواتهم، لا أميركا فحسب، بل أدركوا أن العنصرية لم تعد وجهة نظر، بل فصلاً سنتنتهي منه البشرية في يوم من الأيام. في المقابل، تكفي خطوات الولايات المتحدة لتصحيح النظام الأمني، ولو كانت ناقصة، للإشارة إلى اقتناعها بأن الإهمال سيضعها في ورطة مشابهة لحربها الأهلية (1861 ـ 1865).

يقول الفيلسوف والعالم الألماني، إريك فروم، إن «الجشع هو حفرة من دون نهاية، تستنفد جهد الإنسان الأبدي لإرضاء حاجته، من دون أن يبلغها». وقد لا ينتهي مفهوم «الجشع»، إلا أن الانسان أو المجتمع «الجشع» سينتهي.

«ما رح يوصل حدا»

ميشيل كيلو

يبدو جانبا الصراع السوري وكأنهما ينزلقان على منحدر يزداد تسارع سقوطهما عليه نحو قاعه، مع ملاحظة أن الجانب الأسدي يستميت كي لا يسبق المعارضة إليه، بينما تقوم من جانبها بكل ما هو ضروري لبلوغه قبله، ولإقناع من يمسكون دوليا وإقليميا بخيوطها وخيوطه بضرورة الاستهانة بها، وإخراجها من حساباتهم، ولو لم يكن هذا أحد أهدافها لما سكتت عن تحويل عدد كبير ممن حملوا السلاح باسمها إلى مرتزقةٍ تركوا شعبهم الغارق في دمائه، وذهبوا إلى ليبيا ليقتتلوا كأعداء، على جانبي الحرب الدائرة هنا

إلياس فركوح... حيوية «كائن ثقافي»

محمود الريماوي

قد لا يعرف كثيرون أن الكاتب الأردني، إلياس فركوح، من أصل غير عربي (يوناني). وفي حوار عابر معه عن هذه المسألة، بدا بين مهتم ومنفعل وغير مكترث بها، ولم يتوقف عندها طويلا. والراجح أن أسلافه قدموا إلى شمال الأردن في سنوات الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، وأن تجمّع أوائل العائلة منح قريتهم «زبدة فركوح» اسمها، وأن بعضهم انتقل من القرية إلى مدينة إربد القريبة، أصبحوا من أبرز العائلات المسيحية في «عروس الشمال»، فيما انتقل آخرون إلى عمّان. وربما كان لأصوله غير العربية دور في كَلَفه الفائق بالأسلوبية والقاموس المستحدث، وولعه بالصياغة المتأنقة لسروده في القصة والرواية، وهو ولع انتقل إلى كتابة المقالات والشهادات الإبداعية، حيث يصادف القارئ الأسلوب ذاته في الكتابة، وهو ما يعيد التذكير بعناية الشاعر والروائي سليم بركات في اجتراح لغته العربية «الخاصة» وشبه التراثية، وهو ذو الأصل الكردي. مع فارق أن فركوح احتفظ بمخزونه في الانتماء للمكان وهويته واحتكم إليه، ولم ينشغل بجذور «قديمة»، خلافا لبركات الذي عاش، على أي حال، ظروفا مختلفة.

على أنه يروق لإلياس فركوح الذي غادر عالمنا، الأربعاء 15 يوليو/ تموز الجاري، أن يصف نفسه بأنه عمّاني، نسبة إلى العاصمة عمّان التي ولد فيها في العام 1948 لأسرة نشطت في عالم العقارات. وقد حمل كتابه القصصي الثاني عنوان «طيور عمّان تحلّق منخفضة» (1981)، وقد أقامت أسرته في الأربعينات والخمسينات في قلب المدينة القديم، وكان الموقع هادئا بغير اكتظاظ سكاني، أو اختناق في حركة سير المركبات. ونادرا ما ينسب أحدٌ من الأردنيين نفسه إلى عمّان، حتى لو رأى جدّه وأبوه النور فيها، ثم هو من بعدهما، فأبناء العاصمة وسكانها يُنسبون إلى أماكن الأجداد الأولى أو إلى جذورهم القبلية. في العقدين الأخيرين، ومع دردشة معه، تساءل مرة: أين هي عمّان؟ هناك أكثر من عمّان واحدة، هناك عمّانات، وليس كما كان عليه الحال في الماضي، أيام كانت المدينة أكثر تجانساً، ولم تكن مترامية الأطراف (يبلغ عدد سكانها حاليا بين أربعة ملايين ونصف المليون، وخمسة ملايين نسمة من جملة عدد سكان الأردن البالغ عشرة ملايين نسمة)، وكان لها مركز واحد هو وسط البلد. أما الآن، منذ بداية الألفية الثالثة على الأقل، فلكل منطقة مركز تجاري وحضري خاص بها. هكذا تعدّدت المراكز والأطراف، وتعدّدت عمّان.

ومنذ أواخر السبعينات، ومع صدور كتابه القصصي الأول «الصفعة»، الصادر في بغداد عام 1978، نشط إلياس فركوح في الصحافة الثقافية وكانت آنذاك ما زالت في بواكيرها، ثم في العمل الثقافي الجماعي من خلال رابطة الكتاب الأردنيين التي تأسست في 1974. وكان محسوبا على القوميين (حزب البعث) آنذاك، على أن نشاطه الثقافي، أو معارضته ذات الطابع الثقافي، غلبت على ميوله السياسية والحزبية. وأن يكون فركوح على صلةٍ بحركةٍ قوميةٍ عربيةٍ تستلهم التاريخ العربي، إلى جانب مصادر أخرى، وتُعْنى باللغة العربية باعتبارها حاملة للثقافة، فذلك يومئ إلى صيرورة فركوح وتحولاته المنقطعة عن أصوله غير العربية، وذلك بحكم تعاقب أجيال من الأجداد في المستقرّ الأردني والفضاء العربي، وبالذات فضاء بلاد الشام.

وفي أواسط الثمانينات توالت إصدارات فركوح وازداد حضوره الثقافي، وقد بدا أن خياراته تتجه إلى التفرغ للكتابة لا إلى العمل الوظيفي بما في ذلك الصحافة، فرغم حضوره الإعلامي وعلاقاته الواسعة مع الجسم الإعلامي، فإنه لم يجنح إلى الانخراط في العمل الصحافي أو الكتابة الصحافية المنتظمة، وفي ذلك يصف نفسه في حوار له مع «العربي الجديد» (26 إبريل/ نيسان 2016): «لستُ كاتبا محترفا، ولا أريد»، علماً أنه أمضى سواد حياته في الكتابة، وخاض في الترجمة الأدبية عن الإنكليزية، ما جعله بحقّ أقرب إلى فاعلٍ يحمل سمات وتكوين كائن ثقافي، متمتعاً بالحيوية والدينامية في هذا المجال. وهو ما دفعه في تلك المرحلة إلى الانضمام للشاعر طاهر رياض الذي كان قد أسس دار نشر باسم «منارات»، حيث عملا جنبا إلى جنب في الدار. وكانت دور النشر المهتمة بالابداع والنقد الأدبي قليلة. وفي تلك الآونة تعاون فركوح، مع الناقد فخري صالح، في إصدار وتحرير مجلة «المهد»، مطبوعة أدبية متخصصة معنية بالاتجاهات الحديثة في الإبداع والنقد، وبإشراف من الناقد والأكاديمي كمال أبو ديب، وهي ثاني مجلة من نوعها في الأردن بعد «الأفق الجديد» الرائدة. صدرت أعداد قليلة من «المهد» الفصلية، بعد أن تم استنزاف رأس المال المرصود من مالكها ومديرها الشاعر الشعبي سليمان عويس. وقد أغلقت دار «منارات»، ولم تلبث مجلة «المهد» أن توقفت بعد صدور سبعة أعداد منها، وقد أصدر صاحبها عويس العدد الأخير، وعهد إلى الشاعر والناقد عبدالله رضوان بتحريره. وقد اكتشف فركوح، في أثناء عمله في الدار والمجلة، وعلى الرغم من الخسائر المالية للمشروعين، أن الصناعة الثقافية، وبالذات صناعة النشر، هي خياره الملائم، وذلك في ضوء الإحباطات من الحياة السياسية العربية، وبالذات لدى نظامي البعث في العراق وسورية وعقب الغزو الإسرائيلي للبنان صيف 1982، بما لا يُبقي مجالا بالنسبة إليه سوى لتكريس جملة حياته وجُماع جهده للنشاط الثقافي.

> يخسر الأردن أحد أبرز رموز التنوير والحداثة الثقافية فيه، على مدى نحو أربعة عقود متصلة

هكذا مع بداية التسعينات، ومستفيدا من تجربته القصيرة، ولكن الثرية في «منارات»، فقد عمد بصورة منفردة إلى إنشاء دار أزمنة، مستلهما اسم مجلة «الأزمنة الحديثة» التي كان يصدرها جان بول سارتر، فيما الدار الأولى استلهمت عنوان قصيدة للشاعر سان جون بيرس. وبفعل حضوره الثقافي، وعلاقاته الواسعة بالأدباء الأردنيين والعرب، سرعان ما نجحت «أزمنة»، وأثبتت حضورها بين دور النشر العربية، لا المحلية فحسب. وكان مما يُحسب للدار أنها أطلقت مجموعة من الكاتبات الشابات، منهن جميلة عمايرة وجواهر الرفايعة وأميمة الناصر وسواهن. وقد نجح فركوح، في خطة النشر التي تقوم على إصدار الكتب التي يرغب هو شخصيا، باعتباره أديباً وقارئاً، بقراءاتها. وزاوج بين النشر لأدباء أردنيين وعرب، ثم بين الأعمال الموضوعة والمترجمة، وبين النصوص الإبداعية وكتب الدراسات والنقد. مع عنايةٍ شخصيةٍ منه بالهوية الفنية لإصدار الكتب، ابتداء من الغلافين، الأول والأخير، حيث كان يتولى شخصياً تنسيقهما. وقد أدّت الأزمة الناجمة عن تفشي وباء كورونا وإغلاق القطاعات الاقتصادية وتوقف معارض دور النشر إلى أن يقرّر الناشر والأديب فركوح إعادة النظر في وضع الدار، وكان يتجه إلى النشر الإلكتروني خياراً أول، إضافة إلى خيارات أخرى ظلت مكتومة لديه، وقد انعكس ذلك سلباً على وضعه النفسي والصحي (متاعب في القلب).. بالرحيل الصادم لإلياس فركوح، يخسر الأردن أحد أبرز رموز التنوير والحداثة الثقافية فيه، على مدى نحو أربعة عقود متصلة، وقد ترك بصمات واضحة تشهد عليها مؤلفاته وترجماته، وإصدارات دار النشر خاصته.

(كاتب من الأردن)

شقوف في جسد المجتمع المصري

أحمد طه

وقعت خلال الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) عدّة حوادث، شغلت الرأي العام المصري، واحتلّت الصدارة في الفضاءين، الإعلامي والافتراضي، فقد شهدت مدينة طلخا في الدقهلية جريمة بالغة الخسّة والبشاعة، فقد اتفق زوج مع عامل لديه على تسلل الثاني إلى بيت الأوّل ومحاولة اغتصاب زوجته، بغرض اختلاق واقعة للطعن في شرف الزوجة، تمنح الفرصة للزوج لتطليقها، بيد أن مقاومة الزوجة محاولة اغتصابها أدّت إلى سقوطها قتيلة، والأشدّ ألماً بحقّ أن الزوج اعترف في التحقيقات بأنه اتفق مع شريكه على اغتصابها فقط من دون قتلها (!).

وقبل أيّام، أمرت النيابة العامة بحبس شاب عشريني، عُرف إعلامياً بـ«متحرّش الجامعة الأميركية» على ذمّة التحقيقات، لاتهامه بالشروع في مواقعة فتياتٍ بغير رضاهنّ، وتهديدهنّ وأخريات بإفشاء ونسبة أمور لهنّ خادشة لشرفهن. وقد اعترف الشاب أمام النيابة بتعرّفه، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على ستّ فتيات، واستدراجهنّ وتهديدهنّ بغرض دفعهن إلى الفسق والرذيلة. وبعد اشتعال الجدل في المجال العام في مصر عن التحرّش، نشرت الصفحة الرسمية لدار الإفتاء المصرية في «فيسبوك»، منشوراً، استنكرت فيه إلصاق جريمة التحرّش بملابس المرأة، وقالت إنه تبرير واهم، لا يصدر إلا عن ذوي النفوس المريضة والأهواء الدنيئة. وأكّدت على أن المتحرّش جمع بين منكرَيْن : استراق النظر وخرق الخصوصية. وكانت التعليقات على هذا المنشور كارثية، وصلت إلى حدّ تطاول بعضهم على دار الإفتاء، وإمطارها بسيل من الشتائم والبذاءات.

وأصدرت، أخيرا، المحكمة الإدارية العليا حُكماً، بمعاقبة مدير إدارة تعليمية بوقفه عن العمل وصرف نصف الراتب، لتقاعسه عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال واقعة تحرّش تلاميذ مدرسة إعدادية بمعلّمة، وسجّلت المحكمة، في حيثيات حُكمها، الدور السلبي للفنّ، المتمثّل في أفلام البطل الفوضوي، وأقوال الفُحش والرذيلة، وكلمات الإيحاءات الخارجة لأغاني المهرجانات. وقالت المحكمة إن ذلك الدور هو الذي أوصلنا إلى تحرّش تلاميذ مدرسة إعدادية بمعلّمتهم، في سلوكٍ يمثّل ثمرة تشويه فكري، وأخلاقي، وديني. وفي هذه الأثناء، استمرّ مسلسل إلقاء الشرطة المصرية على ما يعرفن إعلامياً «فتيات التيك توك»، اللاتي أمرت النيابة العامة بحبسهنّ، بتهمة الاعتداء على قيم ومبادئ أُسرية في المجتمع المصري. ماذا حدث للمصريين؟ السؤال الذي يفرض نفسه، طرحه الراحل جلال أمين في نهاية التسعينيات، في كتاب له، محلّلاً تطوّر المجتمع المصري في نصف قرن. وتشير نوعية الجرائم الجنائية إلى أمراض اجتماعية، وتمثل هذه الجرائم ظواهر جديدة في المجتمع المصري تستحقّ التوقّف طويلاً، فهي تُظهر شقوقاً وصدوعاً اجتماعية خطيرة، ضربت جسد المجتمع، وتكشف بوضوح عن تغييرات كارثية عصفت عصفاً بالبنية القيمية والأخلاقية للمجتمع، أوصلته إلى حالة خطيرة، تقف به على شفا جُرفٍ هار، فمن كان يتصوّر أن يُقدم زوج على اختلاق واقعة للطعن في شرف زوجته، أو يقوم تلاميذ بالتحرّش الجماعي بمعلّمتهم؟!

في السنوات الأخيرة في مصر، وتحت وطأة تصوّر يقوم على أن قوّة الدولة هي المعيار الوحيد للازدهار وتَبَوّؤ الصدارة في المشهدَيْن، الإقليمي والدولي، دأب الخطاب الرسمي على «التمركز حول الدولة»، عبر التشديد على ضرورة حمايتها، والحفاظ عليها، واستعادة هيبتها والدفاع عن مؤسّساتها (وهذا كلّه لا غبار عليه)، في حين أنّه يتجاهل تماماً الحديث عن ضرورة إصلاح المجتمع الذي يعاني من انقساماتٍ رأسية، وأفقية، جعلته أشبه بجزر منعزلة، ويئنّ ويرزح تحت أزماتٍ كبيرةٍ وعديدةٍ تنشب فيه أنيابها ومخالبها، وتتنازعه وتخنقه، يشتبك فيها السياسي بالاقتصادي بالاجتماعي، فضلاً عن التدهور الكبير في منظومته القيمية والأخلاقية.

> يعاني المجتمع المصري من انقساماتٍ رأسية، وأفقية، جعلته أشبه بجزر منعزلة، يرزح تحت أزمات كبيرة

قبل عقود، كتب عالِم السياسة الأميركي، جول ميجدال، كتابه عن إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، وضع فيه عدّة معايير لتصنيف الدول والمجتمعات، خلص منها إلى أنّ حالات ضعف المجتمع تكون مقدّمات لانهيار كلّ من الدولة والمجتمع، فقوّة المجتمع هي الأساس، بغضّ النظر عن مدى قوّة الدولة أو ضعفها، لأنّه بدون قوّة المجتمع لن يكون في استطاعة الدولة البقاء والاستمرار، فالاهتمام بالمجتمع يتقدّم على الاهتمام بالدولة، لأنه أساس البنيان الذي تقوم عليه الدولة. وإذا ما تفكّك نسيج المجتمع وتمزّقت أواصره، وتمكنّت منه القوارض الاجتماعية (حسب تعبير مالك بن نبي)، وأحالته إلى عدّة مجتمعاتٍ لا يربطها رابط، أدّى ذلك إلى انهياره وانهيار الدولة، مهما كانت قوّتها. ويشهد التاريخ على سقوط إمبراطورياتٍ عديدة، كانت غاية في القوّة، عندما ضربت معاول الهدم في بنية مجتمعاتها، كما يشهد على دول أخرى سقطت ثمّ عادت بكامل قوّتها، بسبب قوّة المجتمع وتماسكه وقدرته على الصمود واستعادة الدولة.

(كاتب مصري)

الاحتلال الإسرائيلي وكورونا وانتقائيّة الأدوار

أسامة عثمان

يزداد انتشار وباء كورونا بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، متمركزًا في محافظة الخليل التي تعدّ الأكثر عددا، ثم القدس، وبعدها محافظات بيت لحم، ورام الله، ونابلس، فطولكرم فقلقيلية، ثم أريحا، فجنين، ثم سلفيت، فطوباس، فقد بدأ بالانتشار في كل المحافظات، وقد قاربت الحالات ثمانية آلاف، بوفياتٍ قاربت الخمسين. وتكاد السلطة الفلسطينية تفقد السيطرة الطّبية، وحتى غير الطّبية، فقد أعلن، قبل أيام، في محافظتي الخليل وبيت لحم، عن عجز في توفير المواد اللازمة للفحص، والتشخيص، وإن عادت وزارة الصحة الفلسطينية، لتعلن توفّر تلك المواد. ومع ذلك، يعدّ هذا مؤشرًا على محدودية الأجهزة الصحية على الصمود، إن استمر الانتشار بالوتيرة الحالية، أو إن ارتفع، لا قدّر الله. وبالتوازي، يتزايد الشعور بالضيق والغضب في أوساط الناس والتّجار؛ من تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية؛ نتيجة الإغلاقات المتكرّرة، والتراجُع الحادّ في الدّخل، والذي لم يستثنِ، لا موظّفي السلطة، بسبب العجز عن دفع رواتبهم، ولا العمّال الذين يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على العمل داخل الأراضي المحتلة في 1948، ولا التجار الكبار، أو الصّغار الذين تنعكس عليهم المعطيات السابقة، من خلال النقص الحادّ في حركة البيع، ونقص السيولة، وأزمة الشّيكات الراجعة. فيما يواجه الجهاز الصّحي الفلسطيني صعوبات، لا طاقة له بها، في سعيه إلى محاصرة الوباء؛ بسبب التداخل المستمر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإسرائيل التي تشهد عجزًا عن الحدّ من انتشار الوباء، على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية والطبية التي لا تقارن بإمكانات الفلسطينيين المحدودة.

وقد بدأت أعداد الوفيات بالارتفاع، في صفوف الفلسطينيين الذين أصبحوا بين ناري الوباء والفقر (والجوع)؛ ذلك أن الحالة الاقتصادية كانت، أصلا، هشّة، ومتعثّرة. وفوق ذلك، على الفلسطينيين أن يواجهوا مخاطر الضمّ الذي لا يبدو أن حكومة رئيس وزراء الاحتلال، نتنياهو، طوته. هذا الخطر الذي يعدّ استراتيجيًا، بل وجوديًا، بمعنى الكلمة؛ لأنه إنْ تحقّق، سيحرم الفلسطينيين من أكبر مصادر غذائهم؛ وسيعني ذلك إضعاف صمودهم، ومزيدا من خنقهم، ومزيدا من التبعيّة للاقتصاد الاحتلالي.

وعلى الرغم من أن مخاطر هذه الحالة، وتداعياتها، يصعب توقّع انحصارها في اتجاه محدّد، فقد تكون ضد الاحتلال، وقد تتجلّى في انفجار الغضب في وجه السلطة الفلسطينية، وفق دورها الحكومي، أمنيًا ورعائيًا، فإن إسرائيل لا تجد نفسها مسؤولة عن تلك الأزمة التي هي المساهم الأكبر في استمرارها. وبالطبع، ترفض السلطة الفلسطينية افتئات الاحتلال عليها، وترفض فسح المجال له؛ ليعود، وبشكل مباشر، وسافر، من باب الوباء، وهي تدرك تحيُّنه هذه الفرصة، ولكن هذا الاحتلال هو الذي حال دون تطوّر السلطة الفلسطينية، لتكون دولة؛ بما تعنيه هذه الكلمة من استقلالية اقتصادية وفي سائر المجالات، من أهمّها المجال الصّحي.

ويمكن ملاحظة الفرق الناجم عن الاحتلال، بالمقارنة بين الضفة الغربية، والأردن الذي تعدّ إمكاناته الاقتصادية محدودة، بالمقارنة مع دول عربية غنيَّة، إلا أن السلطات المختصة فيه استطاعت أن تحقّق قدرا ملحوظا من السيطرة على الوباء، ونجحت خُطط الدولة في محاصرته، ولعل قدرة الأردن على التحكّم بحدوده كان من أهمّ أسباب النجاح، في مقابل بقاء الفلسطينيين تحت رحمة الأوضاع في إسرائيل، وحاجتها إلى العُمّال الفلسطينيين، علمًا أن رئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، يُتّهم، الآن، بالفشل في إدارة ملفّ كورونا، ويتصاعد الغضب العام من إدارته التي تسبَّبت في خسائر كبيرة لقطاعات اقتصادية في دولة الاحتلال.

> ترفض السلطة الفلسطينية افتئات الاحتلال عليها، وترفض فسح المجال له؛ ليعود، وبشكل مباشر، وسافر، من باب الوباء

والفكرة الجوهرية هنا، والآن، هي في الحالة الفلسطينية وعلاقتها بالاحتلال؛ إذ أصبح الفلسطينيون في منتصف الطريق، بلا إمداد، بل أصبحوا أشبه بالمحصورين في أقفاص، لا مقوّمات ذاتية للاقتصاد، إذ يحرم الاحتلال فلسطينيين مزارعين كثيرين، وأصحاب المشاريع، من أراضيهم، إما بالمصادرة، بذرائع عدّة، أو بالمنع من الوصول إليها، أو تقييد الوصول. ويجني الاحتلال، في هذه الحالة، الفوائد، ويتحلل من التبعات والمسؤولية، فهو يوفر أموالا وجهودا كبيرة، لازمة لتسيير الحياة، الصحية والتعليمية، وغيرها. وهو، في المقابل، لا يفي بالاستحقاقات السياسية المترتّبة عليه، وفق الاتفاقات المبرمة. وهكذا، كشفت جائحة كورونا الجائحة السياسية الأكبر، المتمثلة في رؤية دولة الاحتلال، ومعها الإدارة الأميركية، وهي أنه لا مشكلة كبيرة، أو ملحّة، في استمرار هذه الحالة الفلسطينية، العالقة بين الاحتلال ووعود الاستقلال، سنوات مقبلة، أو حتى عقودا؛ دولة الاحتلال المنقسمة، بصفة إجمالية، بين تيَّارين سائدين؛ تيَّار متعجّل، يفضّل الحسم، والإجهاز التامّ على أحلام الفلسطينيين بالاستقلال عنه، ويمثّله فريق نتنياهو، ومَن هم على يمينه، من الأحزاب الدينية العنصرية، وتيّار صهيوني يرى أنّ الأكثر أمنًا، والأقل مجازفةً، الاستمرار في قضم الأراضي، واقعيًا، وإماتة الفرص لإقامة دولة فلسطينية.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads